

State of Libya

Government of National Accord

Ministry of Transportation



دُولَةُ لِيْبِيَا  
جُوْهَرَةُ الْوَفَاقِ الْوَطَنِيِّ  
وَزَارَةُ الْمَوَاصِلَاتِ

دِيَوَانُ الْوَزَارَاتِ  
الْقَرَاراتِ

قَرْرَارٌ رَقْمٌ ٣٣٧ لِسْنَةِ ٢٠١٩ مِيلَادِيٍّ

الصَّادَرُ عَنْ وزَيرِ الْمَوَاصِلَاتِ المُفْوَضِ

بِشَانِ تَنظِيمِ دُخُولِ السُّفُنِ الَّتِي يَزِيدُ عُمُرُهَا عَنْ عَشْرِينَ سَنَةً وَالسُّفُنِ الْغَيْرِ مَرْزُودَةِ

بِوَسَائِلِ تَفْرِيغِ آلِيَّةِ الْمَوَانِيِّ الْلَّيْبِيَّةِ

وزَيرِ الْمَوَاصِلَاتِ المُفْوَضِ :-

- بعد الإطلاع على بيان انتصار دورة 17 فبراير الصادر في 22 فبراير 2011 م.
- وعلى الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 م.
- وعلى القانون رقم (53) لسنة 1970م بشأن رسوم الموانئ وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (81) لسنة 1970م بشأن الموانئ وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات سابقاً رقم (404) لسنة 1993م بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن التي لم تزود بوسائل تفريغ آلية للموانئ وتعديلاته.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (81) لسنة 2008م بشأن إنشاء مصلحة الموانئ والنقل البحري.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (274) لسنة 2010م بتعديل قرارها رقم (81) لسنة 2008م بشأن إنشاء مصلحة الموانئ والنقل البحري.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (14) لسنة 2010م بشأن اعتماد التنظيم الداخلي لمصلحة الموانئ والنقل البحري.
- وعلى قرار مجلس رئاسة الوزراء رقم (4) لسنة 2016م بشأن تشكيل حكومة الوفاق الوطني.
- وعلى قرار مجلس رئاسة الوزراء رقم (12) لسنة 2016م بشأن منح تفويض بمهام .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (889) لسنة 2017م بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات وزارة المواصلات وتقرير بعض الأحكام .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (254) لسنة 2018م بشأن تقرير بعض الأحكام في قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (81) لسنة 2008م بشأن إنشاء مصلحة الموانئ والنقل البحري
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (1632) لسنة 2018م بشأن تعديل وإضافة بعض الأحكام للقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (81) لسنة 2008م بشأن إنشاء مصلحة الموانئ والنقل البحري.
- وعلى قرار وزير المواصلات رقم (301) لسنة 2017م بشأن اعتماد التنظيم الداخلي لديوان وزارة المواصلات.
- وعلى قرار وزير المواصلات رقم (99) لسنة 2018م بشأن إجراءات رقابة دولة الميناء.
- وعلى كتاب السيد / رئيس مصلحة الموانئ والنقل البحري رقم (431/1/35) المؤرخ في 2/12/2019م.

(( قَرْرَ ))

مَادَةُ (١)

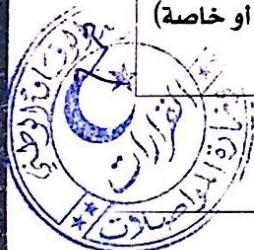
تَعْرِيفَاتٍ

فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ هَذَا الْقَرْرَارِ يَقْصَدُ بِالْعَبَارَاتِ الْوَارِدَةِ أَدْنَاهُ الْمَعْنَى الْمُبَيَّنَ قَرِينَهَا مَا لَمْ يَسْتَدِعِي السِّيَاقُ خَلْفَ ذَلِكَ:-



(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١٩  
بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير  
مزودة بوسائل تفريغ آلية الموانئ الليبية

الوزير	وزير المواصلات
المصلحة	مصلحة الموانئ والنقل البحري والممثلة للسلطة البحرية في الدولة (أو من يحل محلها)
الادارة المختصة	إدارة الشؤون البحرية بالمصلحة (أو الجهة التي تؤول إليها اختصاصاتها)
ادارة الميناء	الادارة التابعة للمصلحة والممثلة للجانب السيادي بالميناء
وحدة التفتيش	وحدة التفتيش البحري بادارة الميناء والتابعة فنياً للادارة المختصة والمناطق بها تطبيق اجراءات التفتيش البحري (رقابة دولة الميناء)
الموانئ	الموانئ أياً كان تبعيتها أو تصنيفها والمندرجة بالجدولين المرفقين بقانوني/ الرسوم رقم 53 لعام 1970 والموانئ رقم 81 لعام 1970 والجداول المعدلة والمضافة لها.
ملاك السفن	كل شخص طبيعي أو اعتباري يمتلك سفينة معدة لأغراض تجارية سواء كانت الملكية على الشيوع أو ملكية الدولة كذلك مجهز السفينة بصفته مالك لها أو مستأجرها
الأغراض التجارية	كل عمل يدخل في سلسلة عمليات شحن أو تفريغ البضائع (أي كان نوعها أو صنفها أو مصدرها) أو أخذ ركاب أو إنزالهم كذلك سفن التخزين العام ولو كان بصفة مؤقتة.
سفن يزيد عمرها عن (٢٠) عام	سفن يعود بنائها لأكثر من عشرين عاماً من تاريخ الصنع ما لم يكن قد أعيد بناؤها من قبل الهيئة المصنفة لسفينة
سفن غير مزودة بوسائل تفريغ آلية	سفن غير مجهزة بالروافع الثابتة أو المتحركة والوسائل الآلية الأخرى التي تستلزمها مناولة البضاعة المشحونة وفقاً لتصنيف السفينة أو شهائد تلك الوسائل منتهية الصلاحية
السفن الوطنية	السفن التي يكون ملاكها ليبيون ومسجلة بأحد موانئ التسجيل الليبية ويدخل في حكم السفن الوطنية تلك التي يكون مجهزها ليبي ومسجلة بإحدى الموانئ الليبية.
السفن المؤجرة	السفن المعدة لأغراض تجارية والتي تقوم بتأجيرها مؤسسة أو شركة وطنية (عامة أو خاصة) موكول لها القيام بأعمال النقل البحري بتأجيرها.





دِيْوَانُ الْوَرَاثَةِ  
الْقَرَارَاتِ  
جَمِيعَهُ

دُولَةُ لِيْبِيَا  
حُكْمُتُّ الْوَفَاقِ الْوَطَنِيِّ  
وَزَارَةُ الْمَوَاصِلَاتِ

((يتبع)) قرار وزير المواصلات رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١٩م

**بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل تفريغ آلية الموانئ الليبية**

هيئه تصنيف السفن	الوكيل الملاحي
هي منظمة غير حكومية تختص بوضع معايير لبناء وتصنيف السفن والإشراف على بناءها وإخضاعها إلى الكشوفات الدورية للتأكد من توافقها الدائم مع تلك المعايير .	كل شخص طبيعي أو اعتباري مرخص له بمزاولة نشاط التوكيل البحري ومحول من قبل ملاك السفينة أو من في حكمهم لتمثيلهم في الموانئ الليبية في كافة المسؤوليات القانونية طبقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين وما تنص عليه التشريعات الوطنية النافذة ذات العلاقة ويقوم الوكيل الملاحي مقام وكيل الشحنة في حالة عدم وجود وكيل شحنة لها .

**المادة ( 2 )**

**نطاق التطبيق**

تسري أحكام على هذا القرار على كافة السفن القاصدة للموانئ الليبية والمخصصة لأغراض تجارية والتي يزيد عمرها عن عشرون عاماً والسفن الغير مزودة بوسائل تفريغ آلية ، ولا تسري أحكامه على السفن الوطنية (السفن التي ترفع العلم الليبي) والسفن الغير معدة للأغراض التجارية .

**المادة ( 3 )**

**ضوابط منح الاستثناء**

السفن التي يتجاوز عمرها عشرون عاماً ولا تحمل شهادة إعادة بناء (تجديد) معتمدة من هيئة تصنيف السفينة وكذلك السفن الغير مزودة بوسائل تفريغ آلية يجب على ملاك السفن او وكلائها تقديم طلب باستثنائها من حظر الدخول للموانئ الليبية وفقاً لحكم المادة 4 من القانون رقم 14 لسنة 1991 م على النماذج التي تدها الإداره المختصة لهذا الغرض وفقاً للضوابط التالية :

- ١] طلبات الاستثناء / تقدم إلى مصلحة الموانئ والنقل البحري متضمناً البيانات التالية :-
1. اسم ونوع السفينة .
  2. ميناء التسجيل والرقم الرسمي .





دِيَوانُ الْوَرَادَةِ  
الْقَرَاراتِ

(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١٩م

بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل  
تغليف آلية الموانئ الليبية

3. سنة ومكان البناء.
4. اسم وعنوان وجنسيه المالك و/أو المالك.
5. نوع السفينة والحمولة ( المسجلة الكلية والصافية ) .
5. سرعة السفينة ووضعية أنظمة التوجيه و/أو الدفع المستخدمة على السفينة .
6. الأبعاد ( الطول الكلي ، العرض ، أقصى الغاطس ) .
7. اسم هيئة تصنيف السفينة
8. عدد أفراد الطاقم بما فيهم ريان السفينة.
9. اسم الوكيل البحري وعنوانه في الدولة.
10. اسم شركة التأمين ونوع التأمين الصادر للسفينة .
11. نوع وكمية البضاعة المراد شحنها للموانئ الليبية وميناء أو موانئ الشحن .
12. اسم ميناء أو موانئ التفريغ محل طلب الاستثناء .
13. كشف يبين عدد مرات القدوم للموانئ الليبية في السابق وتاريخ القدوم .
14. بيان بالشهادات الدولية التي تحملها السفينة وصلاحيتها .
15. نسخ من أصول : عقد التأجير بالنسبة للسفن المؤجرة من قبل جهات تجارية  
لها يلتزم ذوي الشأن بتقديم نسخ طبق الأصل عن الشهادات الدولية التي تحملها السفينة مع طلبات  
الاستثناء والشهادات هي :-

شهادة تصنيف السفينة

شهادة سلامة المعدات

شهادة سلامة الراديو

شهادة سلامة البدن

شهادة الوقاية من التلوث الزيتي

شهادة الحمولة الدولية

شهادة تسجيل السفينة



ج.م.ب



دِيَارُ الْوَزَارَةِ  
الْمَوَاصِلَاتِ

دُولَةُ لِيَبْرَا<sup>١</sup>  
جَهْوَمَّةُ الْوَفَاقِ الْوَطَنِيِّ  
وَزَارَةُ الْمَوَاصِلَاتِ

(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٩م

بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل  
تزييف آلية الموانئ الليبية

شهادة السلامة لسفن الركاب

شهادة خط الشحن

شهادة نادي الحماية والتعويض

شهادة تامين البدن والألات

تقوم الإدارة المختصة بالبث في طلبات الاستثناء ومرافقاتها خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاستلام وإحالته تقرير فني مذيلاً بالأسباب إلى رئيس المصلحة الذي له أن يوافق بمنع الإذن اللازم بالاستثناء أو حجبه إذا ما رأى بأن هناك أسباب موضوعية للحجب .

المادة ( 4 )

**فتح سجل واستعمال البريد الإلكتروني**

يجوز وبشكل مبدئي تقديم طلبات الاستثناء والرد عليها بالموافقة أو بالرفض عبر وسائل الاتصال المتاحة " البريد الإلكتروني " على أن تقدم الطلبات والمرافقات بشكل رسمي فور دخول السفينة للميناء المقصود وذلك في حالة الإخطار بالموافقة على الاستثناء المطلوب .

تتم سجلات متابعة للسفن الخاصة لأحكام هذا القرار بكل من الإدارة المختصة وادارات الموانئ تدون به كافة المعلومات اللازمة لتكون مرجعاً عند طلب تمديد الاستثناء أو وقف العمل به إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة ( 5 )

**السفن المستثناة وشروط الاستثناء**

تنصفي السفن المبينة أدناه من حظر الدخول للموانئ الليبية وفق الشروط المبينة قرينة كل منها وذلك لمدة سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار، ويجوز تمديد الاستثناء لمدة أو مدد مماثلة بكتاب من رئيس مصلحة الموانئ والنقل البحري شريطة عدم إخلال السفينة بالشروط المنوّح على أثرها الاستثناء مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها وفق التالي :-





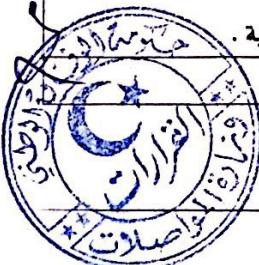
دِيَوَانُ الْمَنْزَلَةِ  
الْقَرَاراتِ

وَنَفْعَلْهُ

(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١٩م

**بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل تفريغ آلية المواني الليبية**

النوع	شروط الاستثناء
سفن الركاب	ان تكون جميع الشهائد المطلوب توفرها على سفن الركاب سارية الصلاحية .
سفن الخطوط المنتظمة	ان يكون قد مضى على ترددتها بشكل منتظم على الموانئ الليبية اكثر من (10) سنوات بصدر هذا القرار  ان تكون سجلاتها لدى ادارات الموانئ و/أو الادارة المختصة تخلو من ارتكابها لأي حوادث بحرية أو كانت سبباً في وقوعها
سفن نقل البضاعة السائبة	حصلوها على وثيقة ترخيص بذلك وكتيب اتزان التحميل المنصوص عليهما في الباب السادس من اتفاقية سلامة الأرواح وتعديلاتها .
ناقلات النفط ومشتقاته وناقلات البترول كماويات	اقرار من الريان باتخاذ كافة الوسائل والتدابير اللازمة لمنع الحرائق والتلوث .  وان تكون ملائمة للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية
سفن نقل البضائع الخطرة	- ان تكون حاصلة على وثيقة ملائمة تثبت امتثالها لمتطلبات البناء والتجهيز الواردة بالشروط الخاصة بسفن نقل البضائع الخطرة  - اقرار معتمد من ميناء الشحن بأن البضائع مشحونة وفقاً للمتطلبات الواردة في اتفاقية سلامة الأرواح وتعديلاتها  - اقرار من الريان باتخاذ كافة الوسائل والتدابير اللازمة لمنع الحرائق .
سفن الشحن الأفقي و سفن البضاعة المبردة	اقرار من الريان باتخاذ كافة التدابير اللازمة للشحن و/أو التفريغ بشكل آمن وتوفير الوسائل اللازمة للمناولة دون عراقبيل و/أو تأخير
سفن البضائع الخاصة	اقرار من الجهة الموردة للمعدات والأليات التي تتطلبها حاجة خاصة أو استراتيجية تتطلب الاستثناء مرفقاً بصورة من بيان الشحنة .
السفن المؤجرة	تقديم صورة من عقد الإيجار إلى إدارة الميناء .
سفن نقل المواشي	- اقرار من الريان إلى إدارة الميناء باتخاذ كافة الوسائل والتدابير اللازمة التي تضمن عدم تعرض عمال المناولة (قدر الإمكان) لأي خطر  - توفر شهادة الخلو من الأوبئة والأمراض المعدية من شحنة الحيوانات الحية .
سفن البضائع العامة	ان تكون تقارير رقابة دولة الميناء مدة سنة بدون ملاحظات عليها .



٢٠١٩



دِيَوَانُ الْوَزَارَةِ  
الْقَرَاراتِ

(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١٩م

بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل تفريغ آلية الموانئ الليبية

المادة ( 6 )

أحكام خاصة

الاستثناءات وشروط منحها المشار إليها في هذا الكشف المبينة في المادة رقم ( 5 ) من أحكام هذا القرار لا تعفي السفن المعنية من الامتثال لكافة أنظمة العمل بالموانئ الليبية واستيفاء المتطلبات الدولية وفقاً لنوع السفينة ودرجة تصنيفها.

كل سفينة تكون شحنتها أو جزء منها بضائع خطرة مصنفة تحت درجة خطر ( 1 ، 2 ، 5 ، 7 ) حسب تصنيفها من المنظمة البحرية الدولية تعتبر سفينة نقل بضائع خطرة .

المادة ( 7 )

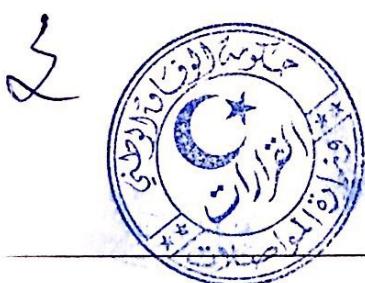
الكشف والتحقق

تتولى ادارات الموانئ من خلال وحدات التفتيش البحري ( رقابة دولة الميناء ) التتحقق من توفر شروط الاستثناء بالموادتين ( 3 ) ( 5 ) من هذا القرار ، وكذلك اجراء الكشف الفني على السفن الحاصلة على الاستثناء وفقاً لأحكام هذا القرار ولا يعفى هذا الاستثناء من تطبيق قرار وزير المواصلات رقم ( 99 ) لسنة 2018 م بشان إجراءات رقابة دولة الميناء اذا دعت الضرورة ذلك على ان يقدم تقرير مفصل الى الادارة المختصة والتي بدورها احاله تقرير عن حالة السفينة لرئيس المصلحة وله ان يمنع اي سفينة من دخول الموانئ الليبية إذا كان وضعها الفني يستلزم المنع من الدخول .

المادة ( 8 )

تمديد مدة الاستثناء

تمدد مدة الاستثناء المنوح للسفينة بناء على طلب من ملاكها او من في حكمهم يقدم قبل انتهاء صلاحية الاستثناء المنوح بمدة لا تقل عن شهر إلى الادارة المختصة التي تحليه لرئيس المصلحة بتقرير متكمال عن الحالة الفنية للسفينة .



٦٥٥



دِيَوَانُ الْوَزَارَةِ  
الْقَرَاراتِ

(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٩م

**بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل  
تغليف آلية الموانئ الليبية**

يتم تمديد الاستثناء في حالة الموافقة على الطلب بناء على ما يتضمنه تقرير الادارة المختصة بكتاب من رئيس  
مصلحة الموانئ والنقل البحري محدداً مدة التمديد .

**المادة ( 9 )**

**مخالفة أحكام هذا القرار**

السفن التي تدخل الحدود المائية لأي من الموانئ الليبية لغرض الشحن أو التفريغ دون تطبيق نص المادة (3)،  
(5) ، يتحمل ملاكها أو من في حكمهم أو وكلائها مسؤولية ذلك ويجوز لمصلحة الموانئ والنقل البحري إذا  
اقتضت الضرورة أن تأذن لها بالدخول للميناء أو الموانئ المقصودة في تلك الرحلة مع تغريمها بالحد الأعلى من  
الغرامة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم (14) لسنة 1991م وتضاعف العقوبة في حالة العود ،  
وللمصلحة حظر دخولها للموانئ الليبية مجدداً إذا رأت لذلك سبباً ، ما لم تحصل على الاستثناء اللازم.

**المادة ( 10 )**

**حالات إلغاء العمل بالاستثناء**

يلغى العمل بالاستثناء المنوه للسفن بموجب المادة رقم (3) ، (5) في الحالات التالية :

- إذا حصل تغيير جوهري في بناء السفينة دون إخطار الإدارة المختصة من قبل ملاكها أو من في حكمهم .
- إذا ثبت بأن سفينه الركاب قد تجاوزت العدد المسموح به من الركاب في أكثر من رحلة .
- في حالة ضبط السفينة تنقل أو على متنها مهاجرين غير شرعيين (علم أو بدونه) .
- إذا ارتكبت السفينة أي مخالفة معاقب عليها في التشريعات الوطنية .

**المادة ( 11 )**

**الإذن بالسفر**

لا تمنح أوذن السفر للسفن الخاضعة لتطبيق أحكام هذا القرار إلا بعد التأكد من إتمامها للإجراءات الإدارية  
والمالية وعدم وجود أي مانع قانوني آخر .



دِيَوَانُ الْمَنْزَلَةِ  
الْقَرَاراتِ  
الْمُنْتَهَى

(( يتبع )) قرار وزير المواصلات رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٩م  
بشأن تنظيم دخول السفن التي يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن الغير مزودة بوسائل  
تفريغ آلية الموانئ الليبية

**المادة ( 12 )**

يلغي قرار اللجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات "سابقاً" رقم ( 404 ) لسنة 1993 وكل حكم يخالف أحكامه .

**المادة ( 13 )**

**تنفيذ القرار**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة وضعه موضع التنفيذ ويلغي كل حكم مخالف لأحكامه .

م/ ميلاد محمد معنوق  
وزير المواصلات المفوض



صادر في ١٤٤١ / ١٢ / ١٢  
الموافق ٢٠١٩ م  
هـ. زنة ... القليوبية / الزوبيه ١١/١٢/٢٠١٩ م.